منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على البلدان النامية

أ. م. د. ظافر حميد حسون – معاون العميد

المقدمـــة

منذ الستينات من هذا القرن ظهر تياران تناولا مشكلة التنمية في العالم ، التيار الاول يركز على الطابع اللامتكافئ في الاقتصاد العالمي . حيث لاتستخدم كل الدول اسلحة متكافئة لمعالجة مشاكل التنمية والتطور فيها ، والتيار الثاني ذو التوجه الليبرالي الذي ينظر الى الاقتصاد العالمي بشكل موحد والذي يؤمن ان على كل دولة الا ان تعرف كيف توظف اقتصادها لكي تكسب الجولة وتعالج مشاكلها الاقتصادية . اذ ان قوانين السوق هي نفسها بالنسبة لجميع الدول ، وحيث لاوجود لظواهر السيطرة والتبعية التي لايمكن تجاوزها عندما يعرف كل بلد قوانين السوق بشكل صحيح . واذ يتوجب على دول العالم الثالث ان تستدرك عملية تأخرها الاقتصادي قياسا بدول الشمال الغنية ، الا ان الواقع يشير الى ان دول العالم الثالث والتي يطلق عليها دول الجنوب لاتزال بعيدة عن القدرة للخروج من مأزقها الاقتصادي وحل مشاكلها الاقتصادية اذ ان التقرير الذي اعده برنامج الامم المتحدة من اجل التنمية لعام ١٩٩٢ يظهر ان ٢٠% من سكان الدول يتصرفون بـ٨٣% من الانتاج العالمي والذين يمثلون دول الشمال ، في حين ان ٢٠% وهي افقر الدول يتصرفون بـ ١ر٤% من هذا الانتاج وتبقى ٦٠% من بقية سكان العالم يقعون بين هذا وذاك . ومن هنا جاءت اهمية البحث في اظهار موقع العالم الثالث في عالمنا المعاصر في لعبة النظام الجديد وما يطلق عليه بالعولمة ومدى تأثيره وتأثره بهذه اللعبة.

الهدف من البحث :

استكشاف تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول النامية ، وكيف يمكن للدول النامية ان تشق طريقها لمواجهة هذه المنظمة .

مشكلة البحث :

ان العالم الثالث والدول النامية ينمو بسرعة اقل من نمو الدول الصناعية ودول الشمال ، اذ ان هناك مناطق في هذا العالم توقفت نسبيا عن النمو لان انتاج الشخص الواحد قد تراجع في فترة الركود التي شهدتها التسعينات من هذا القرن بنسبة ٤ر٦% في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفي كل بلدان الجنوب .

فرضية البحث :

إن تقاسم الادوار الذي أرسته العولمة وسياسات منظمة التجارة العالمية والمتمثل باستيراد البلدان الصناعية الكبرى المواد الأولية والمنتوجات الزراعية المنخفضة الاسعار من دول العالم الثالث وتصدر اليها المنتوجات المصنعة باسعار مرتفعة دون ان يكون هناك أي

العالم الثالث وتصدر اليها المنتوجات المصنعة باسعار مرتفعة دون ان يكون هناك أي خيار للدول النامية سيؤدي الى تحطيم اقتصاديات هذه الدول تدريجياً ويجعلها مكبلة بقيود التبعية والاستغلال الاقتصادي والتي تسيطر عليه السوق العالمي في الوقت الحاضر .

المبحث الأول
دور منظمة التجارة العالمية في تحديد السياسات الاقتصادية

أولاً – نشأة منظمة التجارة العالمية :

لم تنشأ منظمة التجارة العالمية كما هي الحال عليه بشكل مستقل بل هي تحول في إتجاهات الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارية الجات (GATT) والتي بدأت عملية تشكيلها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واصبحت سارية المفعول في ١٩٤٨/١/١ بعضوية (٢٣) دولة فقط ، حيث هدفت هذه الاتفاقية اساساً الى تسهيل عملية التجارة الخارجية ، ولاتاحة فرص عمل جديدة كما جاء في نص معاهدة الجات الأصلية والذي هو ((يجب على الدول الأعضاء في المعاهدة ان تسعى الى تحقيق مستوى أفضل للمعيشة وضمان زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي ، تطوير موارد الثروة العالمية ، تنمية وتوسيع الانتاج وتبادل السلع والخدمات)) .

وقد تم عقد عدة جولات في سبيل إظهار هذه الاتفاقية الى حيز الوجود ، وكانت هذه الجولات هي جولة توكي – انكلترا ١٩٥١ ، جولة جنيف – سويسرا ١٩٥٦ ، جولة جنيف – سويسرا او جولة ديلون ١٩٦٠–١٩٦١ ، جولة جنيف – سويسرا او جولة كندي ١٩٦٤– ١٩٦٧ ، جولة جنيف – سويسرا او جولة طوكيو ١٩٧٣ ، وجولة الاركواي ١٩٨٦ .

وفي منتصف نيسان ١٩٩٤ وقعت ١١٧ دولة وثيقة التجارة الدولية الجديدة التي انتهت اليها مفاوضات جولة الارجواي التي استمرت اكثر من سبع سنوات أي منذ عام ١٩٨٦ [١].

وقد اعلن وزراء مالية واقتصاد هذه الدول في اجتماعهم في مراكش قيام منظمة التجارة العالمية بداية عام ١٩٩٥ حيث حلت هذه المنظمة بدلاً من الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارية (الجات) والتي اصبح لها قانونياً صلاحية التفتيش على الدول الكبرى والصغرى ضماناً لحرية التجارة ومحاربة اية سياسات حمائية او مايسمى منذ فترة ((قوانين ضد الإغراق)) ، حيث اصبحت المنافسة هي القانون الحاكم في الاسواق الداخلية والاسواق الخارجية ، وهذه المنافسة يتخوف منها العالم النامي لأنه يرى في الأمر عدم تكافؤ بين صناعة الدول العريقة الكبرى وبين انتاج الدول النامية الذي لايزال يحبو وقدرته على المنافسة محدودة حتى في اسواقه [٢] .

---

(١) د. عبدالفتاح مراد – موسوعة الاستثمار ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ص١٧ .

(٢) G.A.T.T Marrakesh.1994, The world Trade Organization, Uruguay Round, April, 1994.

ثانياً : مضمون واهداف منظمة التجـــارة العالميـــة :

تضمنت بنود منظمة التجارة العالمية عدداً مـــن الاتفاقيـــات لتغطيـــة كافـــة المجـــالات الســـلعية والخدمية والالتزامات الواجب على الدول الأعضـــاء مراعاتـــها فـــي مجـــال دخـــول الاســـواق والدعم المحلي ودعم الصادرات واتفاقيات الاجـــراءات الصحيـــة والمقـــاييس الخاصـــة بـــالدول الأقل نمواً والدول غير المصنعة كمستورد صـــافي للغـــذاء وتقديـــم الحمايـــة الكمركيـــة حيـــث خفضت الرسوم الكمركية بالنسبة للـــدول الصناعيـــة بنســـبة ٣٦% علـــى مـــدى ســـتة ســـنوات وبنسبة ٢٤% للدول النامية على مدى عشر ســـنوات ، وتخفيـــض الدعـــم المباشـــر للصـــادرات تصل التخفيضات الى ثلثي النسبة المطبقة في الـــدول الناميـــة الصناعيـــة وعلـــى مـــدى يصـــل الى عشر سنوات ايضـــاً .

كما حظرت الاتفاقية اية قيود تحد من حرية التبـــادل التجـــاري ، وتضمنـــت الاتفاقيـــة التدقيـــق ماقبل الشحن وواجبات وكالات التدقيق والمصدريـــن . وهنـــاك معـــاهدة حـــول قواعـــد شـــهادة المنشأ واتفاقية اجراءات ترخيص الاســـتيراد واتفاقيـــة الدعـــم والتعويـــض او اتفاقيـــة التدابـــير الوقائية بحيث يسمح للدول الاعضاء اتخـــاذ الاجـــراءات الوقائيـــة اللازمـــة لحمايـــة الصناعـــة المحلية في زيادة غير متوقعة في استيراد سلعة ما . كمـــا توجـــد بنـــود خاصـــة بالتجـــارة فـــي الخدمات المقدمة للمســـتهلكين مـــن دولـــة لاخـــرى كالســـياحة وكذلـــك الخدمـــات المصرفيـــة والمقاولات والخدمات الاستشارية ، كما تضمنت بنود الاتفاقية الملكيـــة الفكريـــة والتـــي تشـــمل حقوق الطبع والعلامات التجارية وعلامات الانشـــطة الخدميـــة والتصميمـــات الهندســـية (٣) .

ثالثاً : أهداف منظمة التجـــارة العالميـــة :

تهدف هذه المنظمة الى انعاش الآمال في نمـــو الاقتصـــاد العـــالمي مـــن خـــلال اســـواق اكـــثر انفتاحاً للاســـهام فـــي جـــهود صنـــدوق النقـــد الدولـــي بخصـــوص التعديـــلات الهيكليـــة فـــي اقتصاديات البلدان التي تتطلـــب خـــبرة الصنـــدوق ومعونتـــه خـــلال اســـتعداد الـــدول لاتخـــاذ القرارات العسيرة المطلوبة لحل القضايا المعقدة التـــي تواجهـــها بحيـــث تعمـــل الـــدول المعنيـــة على تخفيض التعريفات علـــى الســـلع الصناعيـــة بـــأكثر مـــن الثلـــث وتحريـــر التجـــارة فـــي المنتجات الزراعية ، وهذا ماورد ذكـــره مـــن قبـــل مديـــر صنـــدوق النقـــد الدولـــي (ميشـــيل كـــلمديو) (٤).

ويمكن تحديد اهداف منظمة التجارة العالمية بمـــا يلـــي :-

١. الاهداف بشأن المنتجات الصناعية : حيث يجـــري تخفيـــض والغـــاء التعريفـــات علـــى المنتجات الصناعية في قطاعات الصلب والادوية والخشـــب فـــي الـــدول الصناعيـــة ، امـــا في الدول النامية فسيحدث تخفيض كبير لحواجـــز التعريفـــات بحيـــث تلـــتزم هـــذه الـــدول بعدم رفعها دون استشارة المنظمـــة .

---

(٣) انظر النصوص الكاملة لمعاهدة منظمة التجارة العالميـــة باللغـــة الانكليزيـــة التـــي تتكـــون من خمسين صفحة تحتوي على اتفاقية منفصلة وملحقاً وقـــرارات ومفـــاهيم خاصـــة بذلـــك .

(٤) د. ماجدة عطية ، مجلة فكر ومـــال ، العـــدد الأول لســـنة ١٩٩٤ ص٧٦ .

٢. الاهداف بشأن المنتجات الزراعية : الحد من دعم الصادرات بتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمرور الوقت بنسبة ٢١% وفي غضون ستة سنوات للدول الصناعية وعشر سنوات للدول النامية الفقيرة من هذه الالتزامات .

٣. الاهداف بشأن الخدمات المالية والاتصالات والنقل والوسائل السمعية والبصرية والسياحة والخدمات وانتقال العمالة وبحيث تلتزم الدول بتحرير هذه الخدمات ومعاملة الموردين الاجانب نفس معاملة الموردين المحليين .

٤. الاهداف بشأن الملكية الفردية والتي تتضمن حماية حقوق اصحاب جميع انواع الملكية الفردية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية والاسرار التجارية .

٥. الاهداف بشأن الدعم فيما يتعلق بالصادرات او استخدام السلع المحلية بدلاً من المستوردة او الدعم الذي يؤشر بالضرر على الدول الاعضاء الاخرى . بالاضافة للدعم غير المؤشر والمتقدم بشروط معينة للبحوث الصناعية ونشاط التطوير غير التنافسي لمناطق غير مميزة .

٦. الاهداف بشأن الحواجز التكنولوجية ، حيث تسعى الاتفاقية الى منح الشهادات بحيث لاتشكل حواجز غير ضرورية امام التجارة الدولية ، ولذلك هي تشجع على استخدام المعايير الدولية .

٧. الاهداف الخاصة بوضع قواعد ضد الإغراق ، اذ ان هذه القواعد تحدد الإغراق والفترة اللازمة لوضع التدابير ضد الاغراق والاجراءات ودور الهيئات القومية لمعالجة الاغراق .

٨. الاهداف بشأن تدابير الاستثمارات المختلفة المتعلقة بالتجارة ، اذ تنص الاتفاقية على الغاء قيود معينة مثل الهدف المحلي ومتطلبات ميزان سعر الصرف الاجنبي ، وضع القيود الكمية ووضع المقاييس المتعلقة بالتجارة Trade Felated Investment Measure.

٩. الاهداف بشأن المعالجات الحكومية ، حيث تجري المفاوضات بصدد اتفاقية جديدة لمعالجات الحكومة التي تشمل الخدمات والسلع والتدابير العلاجية التي اتخذتها الهيئات الحكومية .

١٠. الاهداف بشأن الاجراءات الوقائية او الحمائية ، حيث تسمح المادة (١٩) من اتفاقية الجات للأعضاء باتخاذ الاجراءات الوقائية مثل قيود الاستيراد المحلية لحماية الصناعة الوطنية من التأثيرات السلبية لتعاظم الاستيراد ، الا ان الاتفاقية الجديدة حظرت استخدام هذه التدابير .

١١. الاهداف بشأن تسوية المنازعات : ينص هذا الهدف على تشجيع استخدام قواعد واجراءات تسوية المنازعات وفقاً لمنظمة التجارة العالمية ، حيث يسعى هذا الهدف الى تحجيم القرارات الصادرة من طرف الاعضاء لأنهم لن يحددوا بأنفسهم كيفية حدوث الانتهاك بالاضافة الى ان هناك شروط خاصة لحماية البلدان النامية او البلدان الأقل نمواً .

١٢. الاهداف بشأن الترابط والتكامل في وضع السياسة العالمية حيث تشير هذه الاهداف الى اهمية الروابط بين السياسة التجارية وبقية السياسات الاقتصادية الاخرى ، بحيث ان منظمة التجارة العالمية مسؤولة عن تدعيم التعاون مع مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، من خلال التنسيق والتعاون بينهم بتحديد المسؤوليات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية . لغرض تصحيح اللاتوازنات العالمية في الوقت المناسب .

١٣. الاهداف بشأن شروط ميزان المدفوعات : حيث يقرر الفصل الختامي لاهداف المنظمة ان الدول الأعضاء التي تفرض قيوداً تجارية لأغراض ميزان المدفوعات يجب ان تنفذ ذلك بطريقة لاتفسد من خلالها التجارة العالمية الا بأقل قدر ممكن . ولتدقيق هذه الغاية فان التدابير التي تعتمد على السعر مثل زيادة الرسوم على الواردات وودائع الاستيراد يجب ان تقتصر على القيود الكمية . ان الملاحظ من هذه الاهداف انها جاءت لدعم الدول الصناعية بالدرجة الرئيسية سواء كان الامر فيما يتعلق بتخفيض الحواجز على التعريفات الكمركية للدول النامية والفقيرة بشكل كبير ، كذلك الحال بالنسبة لتحرير الخدمات ومعاملة الموردين الاجانب بنفس معاملة المواطنين المحليين وهذا ماسيجعل الباب مفتوحاً للدول الصناعية للدخول بكل حرية وبما تملكه من خبرة طويلة لان تكون منافسة قوية للمنتجين المحليين الذين لايمتلكون نفس مقومات صناعة تلك الدول الكبيرة ، مما ينعكس سلبياً على ترويج منتجاتهم حتى في دولهم . كما تنص الأهداف على تقليص دور حكومات البلدان النامية والفقيرة بشأن المعالجات التي ترتأيها لتحسين وضع الانتاج الوطني وخاصة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية لحماية الصناعة المحلية .

أما الأهداف الخاصة بشأن الترابط والتكامل في وضع السياسة العالمية فانها تعني ضمناً سلب الارادة الوطنية للدول النامية من خلال ربط اجراءات منظمة التجارة العالمية بكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير والتي تسيطر على سياساتها الدول الصناعية والولايات المتحدة الامريكية كما هو معروف حالياً .

وقد جاءت الاهداف الخاصة بشروط ميزان المدفوعات للدول حيث على الدول الأعضاء ان تراعي مسألة عدم الاضرار بالتجارة العالمية مهما كانت طبيعة النتائج التي ستستفيد منها تلك الدول عند تعديل شروط ميزان المدفوعات الخاصة بها . وبموافقة صندوق النقد الدولي والذي اصبح من المعروف ان سياساته ماهي إلا جزءاً من تآلف صندوق النقد الدولي مع وزارة الخزانة الامريكية وول ستريت ، وهو ماسمي بـ(تآلف واشنطن) ، حيث ان السياسات النقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي والضغوط المتأتية عن التخفيضات المنافسة في اسعار صرف العملات وتخفيض قيم العملات المحلية قد أدت الى رفع أسعار الفوائد الى أرقام خيالية وتقع النشاطات التجارية ضحية الإفلاس ويجري دفع الطبقة الوسطى في آسيا الى الوقوع تحت طائلة الفقر المدفع . وهكذا نجد ان السياسات الخاطئة لصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بسياسات السيولة النقدية وقوانينها تدفع الامور الى الهاوية وتزيد الموقف السيئ سوءً .

المبحث الثانـــي :
الآثار المترتبة لقيام منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

أولاً : الآثار المترتبة على الـــدول الناميـــة

ان تقاسم الأدوار الذي رسمه الاستعمار والمتمثلـــة بـــان الـــدول الاســـتعمارية تســـتورد المـــواد الأولية والمواد الخام مـــن الـــدول المســـتعمَرة وتصـــدر اليـــها المنتوجـــات المصنعـــة ، وهـــذا التقاسم يشمل دول العالم الثالث ومنها الدول الناميـــة التـــي اســـتطاع بعـــض منـــها ان يتجـــاوز تقسيم الأدوار . هذا واصبحت تسمى (البلـــدان الصناعيـــة الجديـــدة) إلا ان مســـتوى تصنيعـــها لم يسمح له لبلوغ التنمية المتوازنـــــة .

ان تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٨٧ يقول (ان البلـــدان تديـــن بنجاحـــها لذاتـــها) وهـــذا يعنـــي ضمناً إنها تدين ايضاً لذاتها بفشلها والذي سبق ان ذكرناه يقودنـــا الـــى ان نبحـــث عـــن اســـباب التخلف في داخل البلدان المعنية او في علاقات التبعية والاستغلال التـــي تـــهيمن علـــى الســـوق العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية . كمـــا يجـــب ان يؤخـــذ بنظـــر الاعتبـــار المميـــزات الخاصة لكل بلد من بلـــدان العـــالم الثـــالث إلا ان هـــذه البلـــدان بـــالرغم مـــن وجـــود بعـــض المميزات المشتركة تختلف في الواقع اختلافاً كبيراً فيمـــا بينـــها ســـواء علـــى صعيـــد مســـاحة الاراضي او عدد السكان . حيث يبلغ في بعض منـــها مئـــات الملايـــين كمـــا تؤثـــر الظـــروف الطبيعية والمناخيـــة علـــى تطورهـــا بالاضافـــة الـــى تمـــايز الثقافـــات والعـــادات الاجتماعيـــة والانظمة السياسية التي تشكل عامل آخر لتمايز هذه الدول بعضـــها عـــن بعـــض وبـــالرغم مـــن هذا التنوع بين بلدان العالم إلا ان الآثار المترتبة عليـــها مـــن قيـــام منظمـــة التجـــارة العالميـــة تبقى متقاربة وتختلف من دولة لأخرى حســـب درجـــة تقدمـــها الاقتصـــادي وتنـــوع صادراتـــها ووارداتها ومراحل التصنيع التي تمر بها وقد ســـارعت العديـــد مـــن دول العـــالم الثـــالث الـــى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ايماناً منها بـــدور هـــذه المنظمـــة والفـــائدة التـــي تجنيـــها من هذا الانضمـــام .

ولقد تضمنت دراسة اجريت بمعرفة خـــبراء صنـــدوق النقـــد الدولـــي (٥) أن منظمـــة التجـــارة العالمية سوف تزيد من الامكانيات والقوة الاقتصادية للدول النامية وخاصـــة تلـــك التـــي تنتـــهج سياسات تجارية انفتاحية ، حيث تتحقق المنافع لهذه الدول من تزايـــد كفـــاءة اســـتخدام المـــوارد المحلية بعد خفض التعريفات الكمركية والحواجز الكمركيـــة او الغائـــها وتحقيـــق وفـــورات فـــي حجم الانتاج بالاضافة الى ان فتح اســـواق البلـــدان الصناعيـــة امـــام منتجـــات البلـــدان الناميـــة وارتفاع معدلات النمو للاقتصاد العالمي ســـوف يحســـن الظـــروف الخارجيـــة التـــي تواجهـــها البلدان النامية ، وهذا كله يعتمد على نجاح التصحيح المحلـــي الـــذي يجعـــل هـــذه الاقتصاديـــات أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة المفتوحـــة لـــها . إلا أنـــه يجـــب أن نعلـــم أن بعض الدول الصناعية قيدت دخول البلدان الناميـــة الـــى أســـواقها وكمـــا أن دعـــم الأســـعار فيها شجع على الانتاج الفائض وخفض أسعار الســـوق العالميـــة وقلـــل حصـــة البلـــدان الناميـــة ســـواء من الانتـــاج الزراعي أو من التجارة العالمية للمنتجات الزراعيـــة ، ممـــا تســـبب فـــي

---

(٥) صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصـــاد العـــالمي / مـــايس ١٩٩٤ .

خفض الانتاج الزراعي داخل البلدان النامية وأدى الى تزايد الهجرة من الريف الى المدن مما ترتب عليه زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل أدى الى تفاقم الاختلالات الاقتصادية . ومن المحتمل أن يؤدي تقليل أو انهاء الحماية ونظم دعم الأسعار في البلدان الصناعية الى تشجيع انتاج الغذاء في الدول النامية التي يتمتع عدد قليل منها بميزة نسبية في الانتاج الزراعي لبعض المنتجات الزراعية (٦) .

لقد اختلفت الآراء حول الآثار النهائية لجولة الأرغواي على البلدان النامية منها من يعتقد أن لهذه الجولة آثار سلبية ويعتقد البعض أن آثارها ستكون ايجابية ، فبالنسبة لوجهة النظر الأولى فان مبرراتها هي أن الدول النامية تستورد الكثير من المنتجات الزراعية وبما أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تنص على خفض الدعم التدريجي من قبل الدول لانتاج محاصيلها الزراعية ، لذا فان كلفة استيرادات الدول من هذه السلع سوف ترتفع ومن ثم سيتأثر ميزانها التجاري بشكل سلبي وسيؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية عند تطبيقها برامج التكييف والتثبيت التي طبقتها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي . بعد أن كانت لجولة طوكيو لمنظمة الجات تفضيلات ومزايا أكبر لصالح الدول النامية والتي تقلصت في جولة الاورغواي . ان هذا التقليص في هذه المزايا سيجعل من الدول النامية في موقع تنافسي ضعيف في مجال التجارة الخارجية والدولية وسوف يؤثر ذلك على اقتصادياتها بشكل سلبي . وكانت هذه المزايا تتمثل بالتعريفات الكمركية بصورة أساسية حيث حظيت نسبة كبيرة من الدول النامية وهي (٦٦) دولة نامية من افريقيا ودول الكاريبي على العديد من المزايا طبقاً لاتفاقية لومي التي وقعت في عام ١٩٧٥ وجددت في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ . وتتيح هذه الاتفاقية للدول النامية المشار اليها في الدخول الى أسواق المجموعة الاوربية لأنها اشتملت على تخفيض بعض الحواجز الكمركية (٧) .

في حين نصت اتفاقية الاورغواي على حماية الحقوق الفكرية والتي تستفيد منه الدول المتقدمة فيما يخص نقل التكنولوجيا . ومن الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الدول النامية هو تعرض الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذي قد يؤدي الى خلق وزيادة معدلات البطالة . كما ان تقليص المعاملة التفضيلية لمنتجات الدول النامية مع دول الاتحاد الاوربي او امريكا تدريجياً الأمر الذي يخلق آثاراً سلبية على الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على تصريف منتجاتها بالاضافة الى مافرضته الاتفاقية من قيود على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مثل القيود المفروضة على تصدير الملابس والمنسوجات مما يؤدي الى الحد من صادراتها وانعكاسه على ميزانها التجاري .

ان الانخفاض التدريجي في مقدار الرسوم الكمركية المفروضة من قبل الدول النامية على السلع والخدمات المنتجة فيها سيؤدي الى عجز في الميزانية العامة لهذه الدول وينعكس

---

(٦) د. عبدالفتاح مراد – موسوعة الاستثمار ، الاسكندرية / ص٤٧ .

(٧) صندوق النقد الدولي / آفاق الاقتصاد العالمي / مايس ١٩٩٤ .

في عدم تنامي الايرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة بحيث لجأت تلك الدول الى زيادة الضرائب أو الرسوم على الأفراد والمشاريع الاقتصادية مما يكون له آثاراً سلبية على رفع تكاليف الانتاج في هذه الدول وبالتالي رفع أسعار المنتجات المحلية .

ثانياً : الآثار المترتبة على الأقطار العربية

لقد سبق وان أعدت الجامعة العربية دراسة تحليلية حول الآثار السلبية لاتفاقيات الجات قبل قيام منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات العربية في عام ١٩٩٤ والتي جاء فيها (٨) :

١- ارتفاع أسعار الواردات العربية ثلاثة أضعاف مما تسبب في استنفاذ جزء كبير من موارد الدول العربية خاصة المستوردة منها إذ يبلغ استيراد الدول العربية من المواد الغذائية فقط بحدود ٢١ مليار دولار سنوياً .

٢- إن تحرير التجارة الدولية سيؤدي الى صعوبات عديدة وكبيرة في مجال الصناعة وخاصة بعد اشتداد المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية العربية ، إذ إن معظم الصادرات العربية من المواد الخام ستتعرض للمنافسة حيث تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها . كما سيؤثر الغاء نظام حصص استيراد الملابس الجاهزة العربية بعد ١٠ سنوات من هذا التاريخ على الموازين التجارية العربية مالم يتم تطوير أساليب الجودة والمواصفات القياسية العالمية لهذه الصناعة . وستتعرض صناعة البتروكيمياويات الى صعوبات جمة إذ انها ستواجه درجة عالية من المنافسة وخاصة ان هذه الصناعة العربية لاتزال في طور النمو .

٣- توقعت الدراسة حدوث بطالة في قطاع الصناعة العربية جراء التعطل النسبي لصناعاتها علماً بأن الصناعة العربية تستوعب مايقارب ٢٤% من اجمالي العمالة العربية إذ ان هذا التعطل النسبي سيكون بسبب المنافسة الكبيرة في مجال صناعة الورق والبلاستيك والكاوتشوك والأثاث والأخشاب .

٤- لن تستفيد الدول العربية كثيراً من تحرير قطاع الخدمات عالمياً والمتمثل في البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستشارات والتشييد والمحاسبة نظراً لأن الدول العربية مستورد صناف للخدمات .

٥- ستتأثر الدول العربية سلبياً من جراء تحرير التجارة العالمية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيها مشتريات الجيش والشرطة والحكومة المحلية والمركزية وتوسيع نطاق المناقصات الحكومية في مجال الاشغال العامة والمرافق المختلفة .

٦- تتوقع الدراسة أن ينتج عن الاتفاقية آثاراً سلبية على المنتجات الفكرية العربية تتمثل تلك الآثار في ارتفاع سعر هذه المنتجات مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي ، هذا بالاضافة الى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي من قبل الدول الاخرى غير العربية الاعضاء في منظمة الجات .

---

(٨) جامعة الدول العربية / مجلة اقتصادية - العدد الصادر في ١٩٩٤/٤/١٤ .

إن هذه الآثار السلبية التي ستلحق بالوطن العربي ستلحق بدول العالم الثالث الدول النامية وان البنيان الاقتصادي لها سيتعرض لتشويه واضح حيث أن حجم القطاع الأولي منه (الزراعة وإنتاج المواد الخام) كبير من ناحية حجمه إلا انه متخلف من حيث وسائل الانتاج المستخدمة فيه أو ان أساليبه غير علمية بالاضافة الى تبعية هذا القطاع بشكل أو آخر لاقتصاديات الدول المتقدمة . وفي أحسن الأحوال يكون تابع من حيث تسويق الانتاج فقط ، كما تعاني هذه الدول تخلفاً حقيقياً في الصناعة إذ انها من النادر أن تمتلك صناعات متقدمة وفي أحسن الأحوال فهي تمتلك صناعات خفيفة واستهلاكية أغلبها لايقوى على الاستمرار لولا الحماية الكمركية التي توفرها دولها لها في حين أن أغلب هذه الدول تفتقر للصناعات الأساسية والثقيلة . كما تعاني هذه الدول نقصا حقيقيا في قطاع الخدمات الأساسية ومشاريع التنمية التحتية التي تعتبر شرطاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبما ان هذه الدول تتوفر فيها الموارد الطبيعية الكبيرة التي تعاني من قصور في استغلالها ولذا فهي ستقع فريسة سهلة في يد الدول الصناعية الكبرى سواء كدخولها كدول لاستغلال موارد البلدان النامية أو من ناحية تصديرها لبضائعها التي لاتتعرض للمنافسة نتيجة لضعف الصناعة في الدول النامية ودول العالم الثالث ، وعليه فان لعبة النظام العالمي الجديد المتمثلة بتشكيل المثلث المختص بالمساهمة في رسم السياسات الوطنية والمالية للدول في مجالات النقد والتمويل والتجارة والمتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية . هذا المثلث الذي سيعمل على وضع قواعد النظام الاقتصادي والتجاري الدولي والذي سيفرض سياساته على الدول النامية بالدرجة الأولى نظراً لحاجة هذه الدول للتمويل أو لسداد ديونها السابقة أو لتجزئة اقتصادياتها أمام الدول المتقدمة ، هذه السياسات التي ستصب في مصلحة الدول الصناعية الكبرى نظراً لما تتميز بها اقتصادياتها من مزايا تمنحها السيطرة على الأسواق العالمية وعلى البلدان النامية أن تكون صاغرة لهذه السياسات . وهكذا وباسم القانون الدولي وتحت خيمة ومباركة الأمم المتحدة سيتم استغلال موارد الدول النامية التي لاحول لها ولا قوة لضمان استمرار تطور الدول الصناعية وزيادة أرباحها على حساب هذه الدول دون أن تستطيع الدول النامية أن تعمل شيئاً بل سيزداد فقرها وتعاستها سنة بعد اخرى .

إن تقرير منظمة الأغذية والزراعة في ٢٠٠٠/١٠/١٦ الصادر في روما بمناسبة اليوم العالمي للغذاء يشير الى ان ١٫٣ مليار من سكان العالم يعيشون حالة الفقر ، إذ لايزيد الدخل اليومي للفرد الواحد دولار واحد يومياً . بالاضافة الى ان هناك مليار عاطل او شبه عاطل عن العمل في حين يزداد عدد العاطلين عن العمل سنوياً بمقدار ٢٥٠ مليون فرد . وقد بلغ عدد الجائعين في العالم حوالي ٨٢٦ مليون جائع .

إن هذا التقرير يؤكد ويشير الى السياسات الدولية المزعومة التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على العالم من خلال المثلث الذي عملت وسعت وتسعى دائماً على رعايته ضماناً لتطبيق سياساتها الاقتصادية ، أثبتت فشلها في مازعمته من رعاية

لمصلحة الدول النامية ولمساعدتها وعلى هذه الدول أن تتبنى السياسات الملائمة التي تجدها لتحررها من هذا المثلث الاقتصادي الامبريالي .

إن علماء الاقتصاد اليوم غالباً مايستخدمون تعابير التجزئة ، التقسيم ، الانشقاق ، الانقسام أو التفكك ويعودون الى نفس اتجاه اقتصاد السوق أي حصر الدائرة ضمن حدود ضيقة ، الدائرة التي يمكن أن يتطور داخلها كلياً . وقد تعززت هذه العملية عن طريق وضع الاقتصاد العالمي ضمن أطر مثلثة الأقطاب وكل واحد من الأقطاب الثلاث يبين مناطق اليد العاملة الرخيصة وبحيث ستنشأ بطريقة مصطفاة وحدات انتاجية متقدمة (٩) .

فالولايات المتحدة الامريكية عادت لتغزو القارة الامريكية بتقديم مبادرات لها (شمالية ، وسطى ، جنوبية) وبعقد معاهدات تبادل حر متعددة الجوانب وهي معاهدات جائرة بين شركاء غير متكافئين موجودين في حلبة المنافسة .

وآسيا تتمحور حول العملاق الياباني بطريقة تراتبية كلياً ابتداءً من التنانين الأربعة الى البلدان الأكثر فقراً مروراً بالبلدان الطامحة الى التصنيع باستخدام الأيدي العاملة الرخيصة أمثال ماليزيا او الفلبين . أما أوربا فانها ماتزال تحاول بطريقة خجولة تنظيم دوائرها المختلفة المتمحورة حول مركز مشترك متمثل بالاتحاد الاوربي وصولا الى المناطق ذات الأجور المنخفضة في جنوبها وشرقها . إن إعادة تشكيل هذه البنية التي لاتغيب عنها الهجمات الدفاعية والتجارية بين الكتل العظمى تترافق مع إعادة تشكيل توزع العالم تحت شكل جديد بين مركز وطرف .

إن إعادة تشكيل هذه البنية تنشئ أساساً جديداً من التبعية يتخصص العالم الثالث فيه بلعب دور العالم الذي تسيطر عليه متطلبات نمو البلدان الأكثر تطور صناعياً . هذه المتطلبات التي تقود الى اصطفاء مناطق وقطاعات قادرة على ايجاد موقعها ضمن هذه الديناميكية ، أما بقية البلدان التي تضم الغالبية الساحقة من الجنس البشري ليست مدعوة للعب دور تنشيط الاقتصاد انسجاماً مع وجهة النظر هذه يمكننا أن (نلغي العالم الثالث نحن أيضاً إذا ما أستعرنا التعابير التي وردت في مقالة نيوزويك الصادرة في ٢٧ نيسان ١٩٩٢) بهذا الخصوص .

ثالثاً : توقعات صندوق النقد الدولي لآثار منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

تضمنت دراسة أجريت بمعرفة خبراء صندوق النقد الدولي (١٠) . إن (الجات) سوف تزيد من قوة امكانات النمو في البلدان النامية وخاصة التي تنتهج سياسات تجارية انفتاحية ، نتيجة لاتمام جولة الاورغواي بنجاح والتي وسعت نظام التجارة العالمية ليشمل الزراعة والمنسوجات والخدمات ، وتشتمل المنافع المتحققة للبلدان النامية على تزايد كفاءة استخدام الموارد المحلية ، وتحقيق وفورات الحجم في الانتاج ، وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية.

---

(٩) توماس كوثرو / على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث – تعريف نخلة فريفرد – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع / ١٩٩٥ .

(١٠) صندوق النقد الدولي ، إقامة الاقتصاد العالمي ، مايو ١٩٩٤ .

ان الملاحظ من حيث المبدأ ان الدول النامية ستحصل على هذه المنافع ويتحسن أداء النمو المنخفض فيها ، ولكن ذلك كله يتوقف على نجاح التصحيح المحلي لحد كبير ، والذي يجعل هذه الاقتصادات أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص التجارية المفتوحة أمامها .

ان المنافع الصافية التي ستعود على البلدان النامية تتوقف على الفرص المتاحة لدخول أسواق البلدان الصناعية وانهاء التفضيلات التجارية ، وعلى مدى تأثر جوانب الكفاءة والتوزيع في اقتصاداتها بالتغيرات في الأسواق النسبية ، وخاصة في القطاع الزراعي بعد الانخفاض التدريجي للدعم وغيرها من أشكال التدخل في الأسواق ، ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار العالمية للقمح والحبوب والسكر والزيوت النباتية ومنتجات الألبان . ان أثر جولة الاورغواي المتوقع على البلدان النامية المصدرة الصافية للمنتجات الغذائية سوف يكون ايجابياً ، وربما تأثرت بعض البلدان النامية سلبياً بانتهاء بعض التفضيلات التجارية ، وهبوط معدلات التبادل التجاري ، ولكن من المحتمل أن تكون المنافع الناتجة عن فتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجاتها وعن مكاسب الكفاءة أكبر من النتائج المترتبة على هذه الآثار السلبية على المدى المتوسط والطويل ، وسوف يتأثر الدخل النسبي في الريف والمدن ، وسوف يتوقف أثر ذلك على البطالة في المدن على درجة الحماية السابقة للصناعة التحويلية وعلى مدى استجابة الاجور للتغيرات في الأسعار الزراعية .

وتفيد الدراسة الوحيدة التي تقدر تقديرات منفصلة للبلدان النامية بأن التطبيق الكامل للفصل الأخير من الاتفاقية يمكن أن يزيد دخل البلدان النامية بأكثر من ٧٠٠ بليون دولار ، بقيمة الدولار في ١٩٩٢ وذلك في سنة ٢٠٠٢ . وتركز هذه الدراسة على مدى تأثر جوانب التوزيع بتغيرات الأسعار فيما بين المناطق المختلفة ، والتي ينتظر أن ينتج عنها معظم المنافع المتحققة لبلدان الدخل المتوسط ، وسوف تكون المكاسب صغيرة نسبياً في أفريقيا وامريكا اللاتينية ، حيث تواجه بعض البلدان المستوردة الصافية للغذاء خسائر في معدلات تبادلها التجاري . وقد تستفيد البلدان النامية في آسيا وخاصة بلدان النمو المرتفع ذات التوجه التصديري .

يتضح جلياً من خلاصة ونتائج الدراسات السابقة أن معظم الفوائد ستعود على الدول المتقدمة بينما لاتحصل الدول النامية إلا على قليل من هذه الفوائد . ولقد سبق وان أعطت (الجات) وخصوصاً في جولة طوكيو تفضيلات أو مزايا أكبر للدول النامية وخصوصا الدول المنخفضة الدخل باعتبارها دولاً تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومازالت في مرحلة النمو الاقتصادي . وان نتائج جولة الاورغواي سوف تقلص هذه التفضيلات ومن ثم سوف تكون الدول النامية في موقف تنافسي ضعيف في مجال التجارة الدولية وسوف يؤثر ذلك على اقتصادياتها تأثيراً سلبياً .

تمثلت المزايا التي أعطتها الجات للدول النامية في نظام التفضيلات G.S.P العام الذي يعطي الدول النامية مزايا أفضل فيما يتعلق بالتعريفات الكمركية بصورة أساسية ، وكذلك حظيت نسبة كبيرة من الدول النامية وهي ٦٦ دولة نامية تتركز في أفريقيا والكاريبي والأطلسي على العديد من المزايا طبقاً لاتفاقية لومي والتي وقعت في عام ١٩٧٥ وجددت في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٤، وتتيح هذه الاتفاقية للدول النامية المشار اليها سابقاً في الدخول

الى أسواق المجموعة الاوربية ، وتشتمل على مزايا أكثر من المزايا التي يمنحها نظام التفضيلات العام ، حيث تشتمل اتفاقية لومي على تخفيف بعض الحواجز غير الكمركية ، وبموجب اتفاقية جولة اورغواي سوف تقلص هذه المزايا .

تم الاتفاق في جولة اورغواي على حماية الحقوق الفكرية ، وهذا أمر سوف تستفيد منه الدول المتقدمة فقط ، وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن حماية الحقوق الفكرية سوف تستفيد منه الدول النامية من حيث تحويل التكنولوجيا اليها ، إلا أن أصحاب الرأي المعارض أو الذين يرون أن الاتفاقية لها أثر سلبي على أقتصاديات الدول النامية يشككون في تحويل التكنولوجيا الى الدول النامية وبالتالي فإن الاستفادة في هذا المجال سوف تنصب على الدول المتقدمة فقط .

هناك آراء تعضد أهمية الجات بالنسبة للدول النامية ، وترى أن نتائج جولة اورغواي ستفيد الدول النامية وخصوصاً في المدى الطويل ، ولعل الدراسة التي أعدتها سكرتارية الجات حيث توصلت الدراسة الى نتائج مفادها أن الحجة التي ينادي بها البعض وهي ان الدول النامية تتضرر من إلغاء نظام التفضيلات العام لاتفاق لومي ، فان هذه الحجة مردود عليها حيث ان المزايا التفضيلية التي تتمتع بها الدول النامية منخفضة الدخل من اتفاقية لومي كانت محدودة للغاية وان نظام التفضيلات العام واتفاقية لومي لاتتسمان بالاستقرار لكثرة الشروط هذا بالاضافة الى ان الدراسة استنتجت أيضاً الى ان التخفيضات الكمركية التي اتبعتها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية لاتختلف عنها بالنسبة للدول الأخرى ، وان جميع الدول التي أشتركت في جولة اورغواي سوف تستفيد من الجات وخصوصاً من خلال القواعد الخاصة بالخدمات ومراجعة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتبادل التجاري وحل المنازعات .

كل تلك النتائج وغيرها والتي تم التوصل اليها في جولة اورغواي من شأنها اصلاح نظام التجارة العالمية بما يعود بالفائدة على الجميع .

كما أظهرت الدراسة سالفة الذكر ان نتائج جولة اورغواي سوف تؤدي الى استفادة جميع الدول المشاركة في الاتفاقية استفادة مباشرة واستفادة غير مباشرة ، ويجب أن يؤخذ بالحسبان الآثار أو الاستفادة غير المباشرة التي سوف تستفيدها الدول النامية من تحرير التجارة الدولية .

وتتمثل تلك الاستفادة غير المباشرة من ان اتفاقية اورغواي سوف تزيد من درجة المنافسة في التجارة الدولية ومن ثم فان الدول النامية سوف تعمل على تحسين مستوى انتاجها واستغلال المواد المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن ، وبالتالي سوف يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية وينعكس ذلك ايجابياً على الناتج القومي الاجمالي ومن ثم على مستوى معيشة الافراد.

الاستنتاجات

١- ان العالم الثالث يتحول تدريجياً ليصبح عالماً مهمشاً من ناحية مساهمته في الاقتصاد الدولي ، إذ ينحسر دوره يوماً بعد يوم . ففي الوقت الذي يعتبر هو

الممون للمواد الأولية أو المنتوجات الصناعية ذات التكنولوجيا الضعيفة فهو يعتبر سوقاً لتصريف أدوات وخدمات البلدان الأكثر تصنيعاً ، وهذا الدور يتسارع انحساره نتيجة لضعف الاستثمارات المباشرة فيه نسبة الى الاستثمارات العالمية .

٢- ان الطروحات الليبرالية التي تتحدث عن المنافع المتبادلة بين دول الشمال والجنوب في مجال التجارة الدولية تعود لتطرح من جديد ، حيث تعتبر فك الارتباط الطوعي بالسوق العالمي كاستراتيجية نمو مستقل ، إذ ان الارتباط القسري الذي عملته بلدان الشمال التي تجعل مواد بلدان الجنوب الأولية ومصادر اليد العاملة بدون منافذ ، حيث لاتستطيع كل بلدان العالم الثالث أن تنمو بسرعة من ناحية صادراتها أو في أسواقها الداخلية لأن المحصلة النهائية للعبة العالم الجديد هو إعادة تركيز الصناعات في بلدان الشمال وإعادة التخصيص ضمن القطاعات التقليدية حيث هناك الاستبدال المتصاعد للمواد الأولية التقليدية الطبيعية بمواد جديدة ومستلزمات جديدة .

٣- هناك الكثير من الحواجز الكمركية وغير الكمركية وضعتها البلدان الصناعية لحماية أسواقها الوطنية من واردات العديد من البلدان النامية والتي تقيد تصدير العديد من المنتوجات المصنعة في البلدان النامية كما تمنع الهجرة من هذه الدول الى الدول الصناعية .

٤- ان فكرة التنافس الحر الموعودة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية حول ضمانات الحماية والامتيازات التي تحصل عليها دول العالم الثالث من خلال ارتباطها بسياسة العالم الجديدة ولاتتطابق أبداً مع شروط التنافس الجديدة المطروحة إذ ان نقل التوجهات الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة كما هي الى بلدان العالم الثالث يدخل في باب المحال إذ ان هذه البلدان تعاني نقص في التنظيم العام لها ونقصاً في البنية التحتية وفي نفقات الصحة والتربية وان مايطالب به من الدول الصناعية لهذه البلدان والمتمثل بشد الحزام المالي والمتضمنة بالتوظيفات العامة يعني قيام نماذج اقتصادية واجتماعية غير فعالة وارتدادية مما يؤدي الى نتائج سلبية حتماً .

٥- ان التقارب في نماذج التنمية التي تدعو اليه دول الشمال الصناعية أمر محال إذ لاوجود لنموذج سياسي في التنمية يمكن أن يطبق في أي مكان نشاء . إذ ان الدراسة العميقة لقوة كل بلد أو لضعفه من ناحية موارده الطبيعية والبشرية هي التي تسمح لنا لوحدها بأن نحكم على ماهية السياسات التي يمكن أن تستخدم لتنمية هذه البلدان . وهل أن السوق الداخلي لهذه البلدان كافية لإحداث القفزة في النمو أم يبقى البحث في أسواق أكثر نمواً وانفتاحاً . وهل يمكن لهذا البلد أو ذاك لأن يتخصص بكثافة في انتاج سلع معينة وما هي المنتوجات التي يجب أن تتمحور حولها سياسات التصدير المنشودة .

٦-ان فتح أسواق الدول النامية ذات الاقتصاد غير المتطور أمام الاستثمارات التي ترغب بها الدول الصناعية الكبرى سيؤدي الى حدوث (الثنائية الاقتصادية) ، هذه الثنائية التي تتمثل بقيام مشاريع اقتصادية متقدمة داخل اقتصاد الدول النامية وهذه المشاريع تستخدم أساليب وطرق انتاجية متقدمة وسط اقتصاد متخلف تتمثل هذه المشاريع في شركات استخراج وتصدير المواد الأولية والمصارف ومؤسسات التأمين والموانئ والسكك الحديدية وغير ذلك من المشاريع التجارية . وأخطر ما في هذه المشاريع هو انعزال نشاطها عن بقية نشاط الاقتصاد القومي للبلد النامي . فيظهر اقتصاد أي بلد قام نتيجة لهذه الحالة وكأنه اقتصادين ، اقتصاد متقدم ومتطور وفعال ، واقتصاد متخلف يستعمل وسائل بدائية في مزاولة نشاطه ، وحالة الانعزال . هذه تجعل تأثير القطاع المتقدم محدود في الاقتصاد القومي بصورة عامة لأن الارتباط الفعال للقطاع المتقدم محدود في الاقتصاد القومي بصورة عامة لأن الارتباط الفعال للقطاع المتقدم يكون مرتبطاً باقتصاد الدولة المتقدمة بشكل جذري ويبقى ارتباطه باقتصاد البلد التالي شكلياً .

التوصيات

١-ينبغي على الدولة في بلدان العالم الثالث مادامت لاتستطيع القيام بكل شيئ أن تركز اهتمامها بشكل رئيسي على تطور البنى التحتية الصحية والتربوية والنقل وذلك لأن انتاجية العمل تتنامى بقوة عندما تتحسن أوضاع هذه الميادين . وهذا يتطلب في معظم الأحوال القيام باصلاحات مالية وضريبية عميقة تحطم طوق التقاليد والعادات القائمة حالياً . وتدعم الصناعات المحلية المتنوعة وتطورها .

٢-يتوجب على الدول أن تعمل على تأسيس اقتصاد ريفي ديناميكي يستند على الاستثمارات الصغيرة سواء كانت أسرية أو تعاونية يعتمد على قاعدة صناعية وتكنولوجية مستقلة تستطيع من خلالها الانفتاح الى الخارج .

٣-ان الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر قائم على أساس الانتقاء الاقتصادي وعليه يكون من مصلحة دول العالم الثالث أن تبذل جهودها لبلوغ التكامل الاعلى ضمن الاقتصاد العالمي دون أن يكون هناك اتجاهات للتقوقع في التطبيقات والانتاج الداخلي لاشباع الحاجات الاساسية فقط لأنه من العبث أن يصار التركيز على نظام الاكتفاء الذاتي دون التأكيد على ضرورة التجارة العالمية .

٤-تنفيذ الاجراءات التي أوصت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والخاصة بخطورة تحرير التجارة الدولية على الدول العربية والنامية من خلال زيادة الانتاج العربي الزراعي والصناعي وخفض تكاليف المرحلة الانتقالية لتحرير التجارة الخارجية ودعم المعونات الخارجية وانشاء نظام مخزون جماعي للطوارئ من الحبوب والغذائية واقامة تجمعات تجارية اقليمية وعربية .

المصـــــادر :

١-توماس كوثرو / على أبواب القـــرن الواحـــد والعشـــرين ، ايـــن أصبـــح العـــالم الثـــالث – تعريب نخلة فريفر / الدار الجماهيرية للنشـــر والتوزيـــع – ليبيـــا ١٩٩٥ .
٢-د. عبدالفتاح مراد / موسوعة الاستثمار – الاســـكندرية ، الطبعـــة الثانيـــة .
٣-د. ماجد عطية / مجلة فكر ومـــال – العـــدد الأول لســـنة ١٩٩٤ .
٤-صندوق النقد الدولي / آفاق الاقتصـــاد العـــالمي – مـــايس ١٩٩٤ .
٥-جامعة الدول العربية / دراسة تحليلية حول " الآثـــار الســـلبية للجـــات علـــى الاقتصاديـــات العربية " – مجلة اقتصادية – العـــدد الصـــادر فـــي ١٤/٤/١٩٩٤ .
٦-النصوص الكاملة لمعاهدة منظمة التجارة العالميـــة باللغـــة الانكليزيـــة .
7- G.A.T.T Marrakesh,1994, The World Trade Organization Uruguay, April 1994 .